

## مصر التي ترعى

وانك عبد الفتاح

مصر راعية الجولة الثانية للمفاوضات. ليست مجرد صاحبة الملعب، كما نفهم من تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، إنها شريك يدفع عملية التفاوض الدائرة الآن في شرم الشيخ، يدفعها لكن إلى أين؟ لا أحد يملك الإجابة غالباً. المفاوضات هدف في حد ذاتها. دوراتها يمنح جميع الشركاء فرص الاستمرار. سلطة أبو مازن بكل أمراضها وفسادها وشيخوختها الزمنية. والمستوطنون الجاهزون بـ13 ألف مستوطنة ستدشن فور انتهاء مهلة 26 أيلول. مصر التي ترعى المفاوضات سيستمر نظامها في تعاطي إكسبير الخلود على السلطة.

لماذا المفاوضات؟ المعارضون استهلكوا في الرفض المطلق، والراغبون في دوران الماكينات أداروها من دون خطة، ولا طريق إلى نقاط تعادل ذهبية، تحدث عندها نقلة في حالة «اللا حرب واللا سلم».

يمكن أن تحدث مفاجأة بالطبع، لكنها ستكون باتجاه استمرار الوضع على ما هو عليه. كما يحدث في مصر نفسها، انتظار التغيير سار في اتجاه تدعيم النظام الحالي واختياراته دولياً. وعندما كان المجتمع يشن حرب التغيير، غرق في حرب كاميليا. زوجة راعي كنيسة دير مواس أصبحت رمزاً في حرب من عجائب اللحظة الراهنة. المسلمون يريدونها بعدما أسلمت ووزعت صورها ترتدي الخمار. والمسيحيون يذافعون عنها بفيديو مصور تعلن فيه الولاء والطاعة للكنيسة والبابا والعائلة.

نهاية متوقعة لشحن الطوائف المنتعش في ظل اللعب على ثقافة القطيع. النظام محترف في تحريك ثقافة القطيع إلى حدودها القصوى، وإدارة البلاد من خلالها، إغراق مفاجئ لمفردات ثقافة القطيع تخرج معه قيم الحرب الأهلية، ليست دينية، ولكنها سباق على تحريك القطيع، كل قبيلة تدافع عن نفسها على حساب كاميليا. كاميليا لها قيمة لأنها رمز المنافسة. لا قيمة لها في حد ذاتها.

حروب الصور انتهكت خصوصية كاميليا، كما انتهكت من قبل خصوصية عائلة الدكتور محمد البرادعي، الذي فوجئ بأنه مطالب بالدفاع عن أخلاقه وأخلاق عائلته، عندما سُربَت صور من موقع الفيسبوك لابنته بلباس البحر (المايوه) وأخرى للرجل يجلس إلى مائدة تتضمن زجاجات خضراء. وبدلاً من مناقشة المطالب السبعة بتغيير الدستور وقواعد انتخابات الرئيس، انشغل المجتمع بسؤال: هل تقبل أن تنتخب شخصاً ترتدي ابنته المايوه، ويشرب الخمر؟

تغيير من هذا النوع مفاجأة ليست هينة على مستوي «معركة البقاء» في السلطة. هناك من يلعب في الخفاء لتهييج القطيع. يبحث لهم عن عدو. صيد يتحمسون لالتهامه.

وأمام كل حفلة لالتهام الفريسة، تعود للكلمة الخالدة رنتها: «مفيش فايدة». رنة الكلمة ترتفع كلما انتشر اليأس من التغيير، أو كلما زادت نقاط الدعم من واشنطن. تزامن فاضح بين رنة «مفيش فايدة» والاستمرار في أداء الوظائف الحيوية المطلوبة من النظام. وفي المقابل يبدو التغيير غريباً ومشرداً في بحث عن تأسيس قواعد لدولة مدنية تؤمن بالمساواة بين الجميع، حاكماً ومحكومين، ولا تعطي قداسة للحاكم ولا تضيف عليه أبوة. رئيس لا يعلو فوق مؤسسات الدولة، ولا يبتلعها بحضوره الشخصي، رئيس ليس فوق الجميع.

دولة مواطنة، لا تمييز بين فرد وآخر على أساس الدين أو العائلة أو الثروة. هذا هو التغيير أو «الفايدة» التي يبدو أن هناك وعياً بها من أسفل. صوتها يبدو ضعيفاً لكنه يشق الطريق في ظل الفوضى الكبيرة التي أخرجت تظاهرات التنافس على كاميليا بأوامر من رجال السلطة الدينية أو بإيحاء منهم، كل منهم، في الطرفين، يريد الحفاظ على سلطته، أو نصيبه من الكعكة قبل توزيع شركة العهد الذي يببب، لكنه يرعى مفاوضات بلا هدف معلن سوى استمرارها.

رعاية المفاوضات تبدو جزءاً من خلود نظام لا يستمد شرعيته من أصوات الناخبين، ولكن من غلبته على الدولة. الانتخابات هنا ليست معركة على رضى الناخبين، ولكنها قدرة على استمرار الغلبة، وهنا لا مانع من استخدام ورقة المفاوضات لاستدراار الغلبة ومعها قداسة لا تنهي عصر الرئيس الأبدى، ولكنها تنقل ميراثه إلى من يخلفه، سواء كان من النظام أو من العائلة.

هكذا فإن «جمهورية مبارك» ترعى مفاوضات تضمن لها خلود الملك.

فُرج العور\*

جاء اشتباك برج أبي حيدر بين حزب الله والأحباش في شهر آب المنصرم بمثابة إعادة لحلقة قديمة من مسلسل اشتباكات الزواريب البيروتية التي كانت تحدث على نحو شبه يومي أثناء الحرب الأهلية، وخاصة في منتصف الثمانينيات، في الفترة التي تلت الاجتياح الإسرائيلي و«انتفاضة» 6 شباط التي انتهت بعودة الجيش السوري إلى بيروت في عام 1986.

وإذا كان بعض المواطنين ما زالوا يتمتعون بإعادة بعض المسلسلات المحلية القديمة المرة تلو الأخرى على تلفزيون لبنان، فإن

## المعركة الدائرة حالياً بشأن المحكمة الدولية هي معركة على صورة حزب الله

جميع الناس أصيبوا بالهلع من إعادة هذه الحلقة بالذات، التي تحولت إلى فيلم رعب في أذهان الذين حضروها، سواء مباشرة أو على الشاشات، ليس فقط لأنها ذكرت هؤلاء بفترة مشينة من تاريخ البلد بل لأنها مثلت أيضاً «مسطرة» لما يمكن أن يحدث إذا وقعت الفتنة المذهبية المنتظر أن يؤدي إليها صدور القرار الاتهامي «الموعود» من المحكمة الدولية. والهلع المذكور أعلاه زاد عليه الحزن والأسى اللذان ألما بالجمهور الحريص على المقاومة في لبنان وعلى صورة هذه المقاومة لدى الرأي العام في لبنان والوطن العربي (ولا نعني هنا الجمهور المذهبي اللصيق بحزب الله، بل الجمهور العريض العابر للطوائف). والحزن والأسى لم يتأتا من حادثة الاشتباك بحد ذاتها بقدر ما أتيا من الطريقة التي تعامل حزب الله بها مع الحوادث والطريقة التي اتبعتها «لحل المشكل» وتبعاته.

فقد تعامل الحزب مع الاشتباك وكأنه خلاف بين فريقين (حليفين؟) لا علاقة لسكان بيروت والمواطنين اللبنانيين والرأي العام به. فعقدت اللقاءات، وأجريت المصالحات، وألقت اللجان المشتركة بين الحزب والأحباش، واتفق على دفع التعويضات للمتضررين، وانتهى الأمر. أما البشر الذين أذهلهم منظر الرصاص والقذائف الصاروخية، سواء في برج أبي حيدر أو على شاشات التلفزيون، فلم يتوجه إليهم أحد من الحزب بكلمة سوى الدعوة إلى التقليل من أهمية ما حدث وإلى نسيانه وكأنه لم يكن.

ومما يدعو للعجب أيضاً، أن حزب الله بدا كأنه متفاجئ بمسارعة رئيس الحكومة سعد الحريري لاستغلال ما حدث من خلال قيامه بزيارة جهة واحدة من سكان برج أبي حيدر وأخذ الصور معهم أمام سياراتهم ومحالهم التجارية المدمرة وأداء صلاة الجمعة، بإمامة المفتي، في المسجد المحروق في المنطقة. ويبدو أن المفاجأة حدثت لأن سعد الحريري قرر عدم ترك الفرصة الشديدة الإغراء، فخرج على قوانين اللعبة الجديدة المتفق عليها والتي استجدت بعدما انتظمت زيارته الدورية إلى دمشق على خطى والده من قبله. علماً بأن الحزب يجب أن يدرك أن الزيارات الدورية لدمشق لا تلغي وجود فريقين متصارعين في البلد، واحد يريد استمرار المقاومة وآخر يريد الخلاص منها بأي ثمن.

وارتبك الحزب مرة أخرى في مواجهته شعار «بيروت منزوعة السلاح» الذي أطلقه سعد الحريري وفريقه إمعاناً في استغلال وقوع الاشتباك. فبدل الرفض المطلق للشعار (الذي يلقي قبولاً لدى الرأي العام)، بداعي الجهوية بوجه إسرائيل، وإعطاء الحجة للفريق الآخر لتكرار محاولة الخلط بين سلاح المقاومة والسلاح «الشوراعي» المنتشر لدى «حلفاء» المقاومة، كان على الحزب المسارعة إلى رفض التفرقة بين بيروت وباقي المناطق اللبنانية وتطوير الشعار إلى «لبنان منزوع السلاح»، وكان على الحزب أيضاً المبادرة إلى طرح نزع السلاح «الشوراعي» من جميع الأطراف، ومن

## الدرس التركي مرة أخرى

عبد العلي حامي الدين\*

الأحد الماضي، نجحت الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية بالحصول على موافقة 58% من المواطنين على مشروع التعديلات الدستورية. فقد صوت حوالي خمسين مليون مواطن تركي في استفتاء شعبي على التعديلات التي يطرح من خلالها الحزب الحاكم إلى الاقتراب من المعايير الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك في سياق سعيه إلى ضمان حصوله على عضوية الاتحاد الأوروبي.

فمنذ حصول حزب العدالة والتنمية على رئاسة الحكومة، وهو يخوض حملة للإصلاحات

## تقديم الإسلام بصورة مختلفة عما تعرضه الحركات الإسلامية في العالم العربي

القانونية والدستورية الشاملة بهدف الوصول إلى معايير كوينهاغن الأوروبية، نزولاً عند شروط الاتحاد الأوروبي مقابل بدء المفاوضات مع تركيا. هكذا عدل البرلمان التركي خلال الأعوام الثمانية الماضية أكثر من مئة قانون جزئياً أو كلياً لإحداث مجموعة من المقتضيات القانونية التي تسهم في إبعاد الجيش عن السياسة تدريجياً وبهدوء، بعدما اعتادت المؤسسة العسكرية التي نضبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد الرئيس أتاتورك، أن تتدخل تدخلاً غير مباشر في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية، أو مباشرة عبر الانقلابات العسكرية، وحفظت لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي التركي. ومن أهم الخطوات المتخذة في هذا السياق:

إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي التركي الذي كان تحت هيمنة كبار قادة الجيش، وزيادة الأعضاء المدنيين فيه إلى تسعة مقابل خمسة أعضاء من قادة الجيش بعدما كان عددهم هو الأكبر، وعيّن مدني أميناً عاماً للمجلس لأول مرة منذ 1928، وربط هذا المجلس مباشرة بالحكومة بعدما كان يخضع في السابق لرئاسة الأركان، ولم تعد قراراته ملزمة للحكومة كما كان في السابق. كما أخضعت ميزانية الجيش للرقابة ومحاسبة القضاء والبرلمان بعدما كان معتاداً على الإنفاق دون الرجوع إلى الحكومة، إذ كان يقطع في السابق 9% من ميزانية الدولة دون مناقشة أمام البرلمان، كما كان يشرف كلياً على شراء الأسلحة ويسهم كثيراً في الصناعات الأساسية الضخمة.

ويتعلق الاستفتاء بتعديل جملة من المقتضيات تستهدف الحد من صلاحيات القضاء العسكري وتنص على تعديل بنية هيئتين قضائيتين لمصلحة الحكومة. وتضمّ التعديلات المطروحة على الاستفتاء 26 مادة دستورية من أهمها إمكانية محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية، إضافة إلى حق المواطن التركي في المطالبة بحقوقه الشخصية في تمك الدخّل، ورفع الحجر عن السفر إلى الخارج إلا في حالات التحقيقات المبدئية، وحق الأطفال في الرعاية من الدولة. وكذلك رفع جميع الأحكام القانونية التي تمنع التظاهر والإضرابات والاعتصامات حتى لو كانت لأسباب سياسية، والسماح لجميع المواطنين بالانتماء إلى منظمات متعددة في وقت واحد، وإعادة النظر في سلطات المحاكم العسكرية، وحصنها بمحاكمة العسكريين فقط، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وإعادة تشكيل المحكمة الدستورية وإضافة عضوين لها من مرشحي البرلمان التركي، والسماح للطعون الشخصية بقرارات المحكمة الدستورية. وفي حال المطالبة بحظر حزب سياسي يجب تحقيق نصاب قانوني بموافقة

**الزخار**  
تأسست عام 1993  
تصدر مع شركة «أخبار بيروت»

مدير التحرير خالد صاغية ■ سكرتير التحرير حسام الزين ■ مجلس التحرير  
عربيات دوليات إيلي شلهوب، ثقافة بيار أبي صعب، مجتمع ضحك شمس،  
رياضة علي صفا، عدل عمر نشابة، اقتصاد محمد زبيب  
المدير الفني اميل منعم

رئيس مجلس الإدارة والمدير المسؤول إبراهيم الأمين  
المكاتب بيروت - فردان - شارع دوهان - سنتر كونكورد - الطابق  
السادس ■ تليفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب. 5963/113  
www.al-akhbar.com

رئيس التحرير المؤسس  
جوزف سماحة  
(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير  
انسجي الحاج

الإعلانات Tree Ad 01/611115-01/252224-03  
التوزيع شركة اللوانك 15-01/666314-03/828381